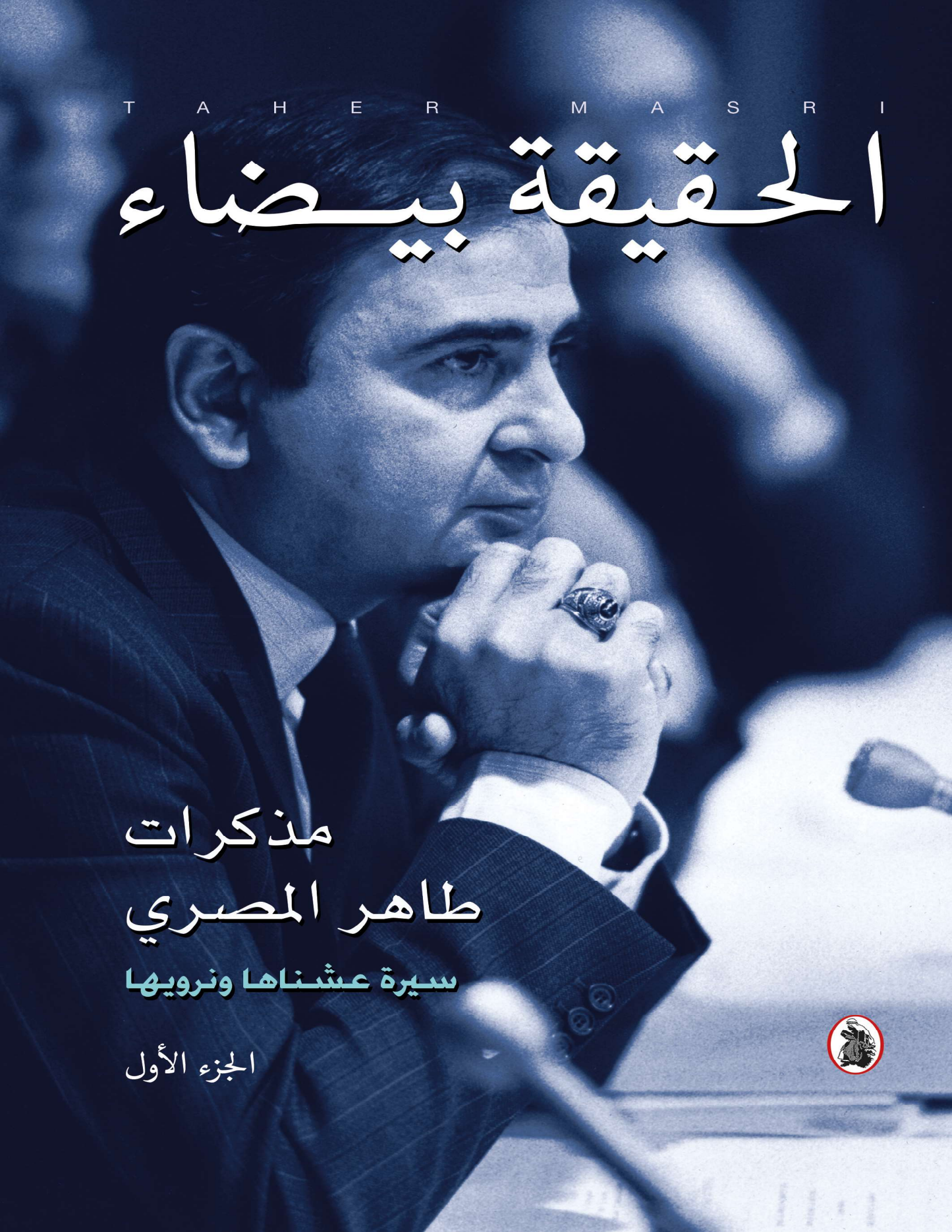

T A H E R M A S R I

الحقيقة بيضاء

مذكرات طاهر المصري

سيرة عشناها ونرويها

الجزء الأول

الفصلُ التّاسعُ

فكُّ الارتباطِ حسمَ خروجي من الحكومةِ

بعدَ جهدٍ كبيرٍ، نجحَ الملكُ في عقدِ قمّةٍ عربيّةٍ في عمّان لمتابعةِ الحربِ العراقيّةِ - الإيرانيّةِ الّتي كانت في أوجِها، والّتي كانت نتائجُها تتأرجحُ بين معركةٍ وأخرى، وذلك في تشرين الثّاني / نوفمبر ١٩٨٧.

كان هدفُ الملكِ من هذه القمّةِ حشدَ الدّعمِ للعراق وتعزيزَ التّضامنِ العربيِّ معه، بخاصّةٍ وأنّ دولاً مثل سورية والجزائر وسلطنة عُمان لم تكن داعمةً له في حربهِ مع إيران، لكنَّ المفصلَ الأهمَّ هو المفصلُ السّوريُّ، وكان نجمُ طارق عزيز لامعًا إلى أبعدِ الحدودِ كونه وزيرًا للخارجيّةِ العراقيّةِ.

كنتُ رئيسًا لمؤتمرِ وزراءِ الخارجيّةِ العربِ كون الأردنّ هو البلد المضيف، وعقدْنا اَجتماعًا صعبًا للغايةِ لصياغةِ قراراتٍ تدعمُ العراقَ وتدعمُ التّضامنَ معه، وكانتِ الحكومةُ العراقيّةُ راضيةً عن نتائجِ هذه القمّةِ.

كان من أهدافِ عقدِ القمّةِ جمعُ الرّئيسَين صدّام حسين وحافظ الأسد، وكان الملكُ ينظرُ إلى أهمّيّةِ هذا اللّقاءِ الّذي سينعكسُ إيجابًا على سورية والعراق، وعقدَ عدّةَ لقاءاتٍ مغلقةٍ اَقتصرتْ على القادةِ العربِ، وكان صدّام حسين منطقيًّا للغايةِ في عرضهِ وفي موقفهِ العروبيِّ والشّهم، وكان الملكُ مُعجبًا بموقفهِ، لكنْ بالنّتيجة لم يحصلِ الوفاقُ بين بغداد ودمشق.

أمّا أبو عمّار، فكان متوتّرًا للغايةِ لأنّهُ كان يتوقّعُ أن يحظى باَستقبالِ رئيسِ دولةٍ في المطارِ فيستقبلهُ الملكُ حسين؛ الأمرُ الّذي لم يحصلْ، إذ إنّ زيد الرّفاعي هو مَنِ اَستقبلهُ، وظهرتْ على عرفات علاماتُ الاستياءِ الّتي لازمتهُ طيلةَ أيّامِ المؤتمرِ، واَنتشرَ أمرُ اَستيائهِ في أروقةِ منظّمةِ التّحريرِ.

وأذكرُ أنَّ طالباتِ مدرسةٍ في مخيّم جباليا في غزّة كنَّ يتظاهرْنَ ضدَّ الأردنّ لتجاهلهِ عرفات في ذلك المؤتمرِ، وكانت دوريّةٌ عسكريّةٌ إسرائيليّةٌ تمرُّ قربَ مدرسةِ المتظاهراتِ فدهستْ أربعَ فتياتٍ واَستشهدنَ، وفي غزّة بدأَ الاحتجاجُ على هذا الحادثِ وعلى الأردنّ، وكانتِ الشّرارةُ الأولى للانتفاضةِ الفلسطينيّةِ الأولى الّتي اَنتشرتْ بسرعةٍ لتعمَّ كلَّ أرجاءِ فلسطين.

تسارعتْ أحداثُ الانتفاضةِ وبدأَ رصيدُ منظّمةِ التّحريرِ وياسر عرفات يرتفعُ نتيجةَ اَندلاعِها بعفويّةٍ ومن غيرِ سلاحٍ، وكانت أجواءُ الشّارعِ العربيِّ مُعجَبةً وداعمةً لهذا العملِ السّلميِّ والثّورةِ الشّعبيّةِ المتسلّحةِ بالحجرِ في مواجهةِ الدّبّابةِ الإسرائيليّةِ.

ورغمَ الأحداثِ تلك، كان الملكُ حسين يعوِّلُ كثيرًا على رئاستهِ القمّةَ، وكان ينوي من خلالِها مواصلةَ السّعيِ لتحقيقِ برنامجهِ الهادفِ الى لَمِّ الصّفِّ العربيِّ وإجراءِ المصالحاتِ عبر الجامعةِ العربيّةِ، وذلك على اَمتدادِ فترةٍ كان يعتقدُ أنّها ستطولُ كثيرًا، لكنَّ توقّعاتِهِ لم تدمْ طويلًا، ففي يومٍ من أواخرِ شهر أيّار / مايو ١٩٨٨، زارَ الأردنّ د. أحمد طالب الإبراهيمي، وزيرُ خارجيّةِ الجزائر، وقدِ اَلتقيتهُ قبلَ مقابلتهِ الملك حسين، كان حديثي معه عابرًا وعاديًّا، لم يفصحْ خلالهُ عن أهدافهِ من تلك الزّيارةِ، مُؤثِرًا الحديثَ عنها مع الملكِ مباشرةً.

اِصطحبتُ الإبراهيمي إلى قصر بسمان، واَلتقى الملكَ ليلقيَ بقنبلتهِ الّتي فاجَأَتْنا، وكانَ أوّلَ المتفاجئين بها الملكُ نفسُه.

فقد أعلنَ عن رغبةِ الجزائر بالدّعوةِ إلى عقدِ قمّةٍ عربيّةٍ في منتصفِ شهرِ حزيران / يونيو المقبلِ بسببِ الانتفاضةِ الفلسطينيّةِ والوضعِ في الضّفّةِ وقطاعِ غزّة، وضرورةِ اَجتماعِ الزّعماءِ العربِ للبحثِ في هذا الأمرِ.

ظهرَ الاستياءُ سريعًا على وجهِ الملكِ وبشكلٍ واضحٍ إذ لم يستطعْ إخفاءَهُ، فقد اَعتبرَ تلك الدّعوةَ اَلتفافًا على رئاستهِ للقمّةِ العربيّةِ الّتي كان يعتقدُ أنّها ستطولُ، لكنّهُ لم يكن يتوقّعُ أنْ يبقى رئيسًا لنحوِ ستّةِ أشهرٍ فقط.

كما اَعتبرَ أنّ تلك الدّعوةَ سوف تفسدُ عليه برنامجَهُ الطّموحَ لنشاطٍ سياسيٍّ مكثّفٍ، وهي تتناقضُ مع شعورهِ بأهمّيّةِ أن يكافىءَ العربُ الملكَ والأردنّ باَعتبارهِ عميدًا للرّئاسات.

وقدَّر الملكُ نتائجَ قمّةِ الجزائر، فقد كان يعرفُ تمامًا أنّ عرفات سوفُ يستغلُّ الانتفاضةَ لصالحهِ في القمّةِ، وسيحصلُ على أكبرِ اَستقلاليّةٍ وعلى أوسعِ دعمٍ سياسيٍّ، وسيكون جهدُهُ موجّهًا نحوَ تشديدِ قبضتهِ على الضّفّةِ الغربيّةِ، وإبعادِ الأردنّ عنها ما أمكنهُ ذلك.

ومنذُ سنين والملكُ يشعرُ بوجودِ تيّارٍ داخلَ القممِ العربيّةِ يريدُ إبعادَهُ عن ترؤّسِ القمّةِ، فالمغربُ على سبيلِ المثالِ ترأّسَ القمّةَ ستَّ مرّاتٍ، إلى أن أصبحَ عمرو موسى أمينًا عامًّا للجامعةِ العربيّةِ وتقرّرَ عقدُ القمّةِ سنويًّا وباَنتظامٍ في شهر آذار / مارس من كلِّ عامٍ، وبحسبِ الحروفِ الهجائيّةِ، بدأتْ من الأردنّ.

خرجَ الملكُ بعدَ اَنتهاءِ لقائهِ بالإبراهيمي وقد ودّعهُ بفتورٍ، وكان زيد الرّفاعي حاضرًا اللّقاءَ، ولاحَظ إصرارَ الإبراهيمي على ضرورةِ عقدِ القمّةِ في دولةِ الجزائر الّتي ستباشرُ في توجيهِ الدّعواتِ للقادةِ العربِ خلالَ فترةٍ قصيرةٍ.

وأذكرُ أنّ غضبَ زيد الرّفاعي كان كبيرًا هو الآخرُ، لأنّه إضافةً إلى الموضوعِ السّياسيِّ، فإنّ تاريخَ اَنعقادِ القمّةِ العربيّةِ يصادِفُ موعدَ تخرّجِ اَبنهِ الوحيدِ سمير من جامعةِ هارفرد، وكان زيد قد خطّطَ لحضورِ حفلِ تخرّجِ نجلهِ، نظرًا إلى أهمّيّةِ هذه المناسبةِ بالنّسبةِ إليه شخصيًّا، وقال زيد للإبراهيمي: «لقد حرمْتَني من أهمِّ مناسبةٍ عائليّةٍ لي بسبب هذه الدّعوةِ».

فهمْنا جميعًا مقاصدَ هذه الدّعوةِ وأهدافَها، لذلك ذهبْنا إلى قمّةِ الجزائر متهَيِّئين لمواجهةِ مطالبِ ياسر عرفات من الأردنّ الرّاميةِ إلى إبعادهِ قدرَ الإمكانِ عن الشّؤونِ الفلسطينيّةِ، مدعومًا هذه المرّة بمواقفَ عربيّةٍ متعدّدةٍ ومؤيّدةٍ له.

عُقِدَ المؤتمرُ، وكانتِ البوادرُ واضحةً في ما سيؤولُ إليه، بخاصّةٍ من خلالِ مشروعِ القرارِ الّذي قدّمتْهُ منظّمةُ التّحريرِ، وكان وفدُها يضمُّ فاروق القدّومي وياسر عبد ربّه وآخرين.

وظهرتِ المؤشّراتُ الأوّليّةُ من خلالِ لجنةِ الصّياغةِ الّتي حضرَها نيابةً عن الأردنّ السّفيرُ لدى الجامعةِ العربيّةِ المرحومُ طلال سطعان الحسن، بصفتهِ عضوًا في هذه اللّجنةِ، وكان مشروعُ القرارِ يُلغي أيَّ دورٍ للأردنّ، سواء كان سلبيًّا أم إيجابيًّا في دعمِ الانتفاضةِ.

وللأسفِ، لاقى هذا الموقفُ الفلسطينيُّ تجاهَ الأردنّ هوًى عند طلال الّذي كان يرغبُ أصلًا بإبعادِ الأردنّ عن منظّمةِ التّحريرِ وتركِها وشأنَها، وعندما وضعَ الملكَ والوفدَ الأردنيَّ في صورةِ الاجتماعِ حولَ البيانِ الختاميِّ للقمّةِ، اَستخدمَ أسلوبًا دراميًّا وعاطفيًّا وتحريضيًّا في عرضِ مواقفِ الوفدِ الفلسطينيِّ تجاهَ الأردنّ، ما لاقى أرضًا خصبةً لدى الوفدِ الأردنيِّ الغاضبِ أصلًا من هذا المؤتمرِ.

ولم تنفعْ محاولتي في شرحِ خطورةِ هذا التّحريضِ الّذي فاقمَ غضبَ الملكِ الحسين الغاضبِ أصلًا منذُ زيارةِ الإبراهيمي إلى عمّان وقبلَ قمّةِ الجزائر، وأظنُّ أنّ هذه الحادثةَ كانت بدايةً للتّفكيرِ في اتّخاذِ قرارِ فكِّ الارتباطِ القانونيِّ والإداريِّ بين الأردنّ والضّفّةِ الغربيّةِ.

اِختلفَ الأردنّ والمنظّمةُ في قمّةِ الجزائر الطّارئةِ الّتي عقدتْ في شهرِ حزيران/ يونيو ١٩٨٨، حولَ مطالبةِ المنظّمةِ بالإشرافِ التّامِّ على الأموالِ المُخصّصةِ لدعمِ الصّمودِ الفلسطينيِّ، وعلى اَستثناءِ الأردنّ وتغييبهِ عن أيِّ

نشاطٍ سياسيٍّ إقليميٍّ أو دوليٍّ يتعلّقُ بدعمِ الانتفاضةِ، وعزلِهِ عن أيِّ دورٍ له داخلَ الضّفّةِ الغربيّةِ أو في أيِّ أمرٍ يتعلّقُ بالانتفاضةِ، وكأنّهُ في هذه الحالِ مثلهُ مثلُ أيِّ دولةٍ عربيّةٍ أخرى، من أجلِ أن تمرَّ كلُّ القنواتِ السّياسيّةِ والإنسانيّةِ والمعنويّةِ الّتي تتعلّقُ بالانتفاضةِ عبرَ منظّمةِ التّحريرِ.

وكان فاروق القدّومي شرسًا في مواجهتِهِ للموقفِ الأردنيِّ (وهو يقيم الآن في عمّان)، الّذي كان يدعو لإشرافٍ فلسطينيٍّ - أردنيٍّ مشتركٍ، لكنّ المنظّمةَ لم تقبلْ ذلك، وسانَدَتْها دولٌ عربيّةٌ وأيّدَتْها وصدرَ قرارٌ بهذا المضمونِ.

بدأَ الملكُ بالتّشاورِ مع مساعديه ومع المسؤولين الأردنيّين حولَ الخطوةِ التّاليةِ. واَستمرّتِ النّقاشاتُ بعدَ عودةِ الوفدِ الأردنيِّ إلى عمّان.

لم أكنْ ضمنَ حلقةِ التّشاورِ، لأنّ الملكَ يعرفُ أنّني كنتُ أحملُ وجهةَ نظرٍ تتمسّكُ بالإبقاءِ على اَرتباطِ الأردنّ بالضّفّةِ الغربيّةِ، وبالعملِ على اَستيعابِ الرّغباتِ الفلسطينيّةِ في المنظّمةِ، لأنّ مصالحَ الفلسطينيّين كانت ولا تزالُ مرتبطةً إلى حدٍّ كبيرٍ بالأردنّ.

ألّفَ الملكُ لجنةً (ولم تكن بمعنى اللّجنةِ الرّسميّةِ) ضمّتْ كلًّا من زيد الرّفاعي رئيسِ الوزراءِ، وزيد بن شاكر القائدِ العامِّ، ومروان القاسم رئيسِ الدّيوان، وعدنان أبو عودة وزيرِ البلاط، وطارق علاء الدّين مديرِ المخابرات العامّةِ، وكانوا يجتمعون أحيانًا في منزلِ مروان القاسم في جبل عمّان، ويعملون على دراسةِ الخطوةِ التّاليةِ باتّجاهِ فكِّ الارتباطِ، ودراسةِ تداعياتِهِ المتوقّعةِ والخطواتِ الّتي يجبُ أن تتبعَ القرارَ.

في الثّامن والعشرين من تمّوز / يوليو ١٩٨٨، أُلغيت خطّةُ التّنميةِ المتعلّقةُ بالضّفّةِ الغربيّةِ الّتي وُضعِت في شهرِ آب / أغسطس سنة ١٩٨٦، وبعد ذلك بثلاثةِ أيّامٍ أعلنَ الملكُ عبر خطابٍ في التّلفزيون الأردنيِّ عن قرارِ فكِّ الارتباطِ

الإداريِّ بين الضّفّتَين، مؤكّدًا في الوقتِ نفسه على إبقاءِ الرّوابطِ والأواصرِ بينهما.

لم أكُن على علم بما كان يجري الإعدادُ له إطلاقًا، وفوجئتُ تمامًا بخطابِ الملكِ في الواحد والثّلاثين من تمّوز/ يوليو عبر التّلفزيون، مُعلنًا قرارَ فكِّ الارتباطِ القانونيِّ والإداريِّ مع الضّفّةِ الغربيّةِ بدءًا من ذلك اليوم.

وبالرّغم من كلِّ ما أورده الملكُ في خطابهِ لطمأنةِ الأردنيّين من أصلٍ فلسطينيٍّ الّذين يقيمون في الضّفّةِ الشّرقيّةِ، بشأنِ الرّوابطِ العائليّةِ والاجتماعيّةِ والاقتصاديّةِ، فإنَّ الإجراءاتِ الإداريّةَ الّتي مارستْها الحكومةُ كانت عكسَ ذلك تمامًا، إذ لم يتورّع الكثيرون من موظّفِي الدّوائرِ المختصّةِ بالوثائقِ والجوازاتِ الأردنيّةِ عن التّشفّي والتّعسّفِ، فكانوا يلغون جوازاتِ سفرِ الأردنيّين من أصلٍ فلسطينيٍّ بالمئاتِ، وكان انقلابُ الوحدةِ بين الضّفّتَين إلى الانفصالِ بهذه السّرعةِ مشهدًا مؤلمًا يعكسُ الرّوحَ والنّفسيّةَ المتشفّيةَ.

ومن المؤلمِ أيضًا أنّ مَنْ نظَّرَ لقرارِ فكِّ الارتباطِ وفلسفَتهِ كانا أردنيّان من أصلٍ فلسطينيٍّ. وهما وزيرُ البلاطِ الأردنيِّ عدنان أبو عودة، ووزيرُ الدّاخليّةِ رجائي الدّجاني الّذي وضعَ تعليماتِ قرارِ فكِّ الارتباطِ.

وكنتُ شخصيًّا من المعارضِين لهذا العملِ لأسبابٍ وطنيّةٍ وقوميّةٍ ولأسبابٍ شخصيّةٍ أيضًا، فقد شعرتُ بغضبٍ شديدٍ وإهانةٍ شخصيّةٍ لي، فأنا عنصرٌ رئيسيٌّ في حكومةِ زيد الرّفاعي ولم أعلمْ بهذا القرارِ الخطيرِ إلّا عبرَ خطابِ الملك في التّلفزيون الأردنيِّ، وعبّرتُ عن غضبي أمامَ الأميرِ حسن، إذ كنتُ مدعوًّا إلى العشاءِ في منزله ذلك المساء عندما أعلنَ الملكُ فيها خطابهُ، وقلتُ للأميرِ حسن إنَّ هذا القرارَ نقطةٌ سوداء في تاريخِ الأردنّ.

كنتُ غاضبًا من الطّريقةِ الّتي تمَّ فيها تطبيقُ القرارِ، وكنتُ غاضبًا لأسبابٍ

أخرى غيرِ الحقيقيّةِ الّتي ذُكِرَتْ بغيةَ تبريرِ اتّخاذِ القرارِ، ومنها أنّه جاءَ تلبيةً لرغبةِ منظّمةِ التّحريرِ الفلسطينيّةِ وبناءً على طلبِها، وكنتُ غاضبًا لأنَّ فكَّ الارتباطِ سوف يضعفُ الدّورِ الأردنيِّ في المحافلِ الدّوليّةِ كافّةً.

صحيحٌ أنّ قراراتِ قمّةِ الجزائر وممارساتِ ياسر عرفات كانت تدعو إلى اَستقلالِ القرارِ الفلسطينيِّ وحصرِ شؤونِ الانتفاضةِ بالكاملِ في منظّمةِ التّحريرِ، ولكنّني لم أكن على عِلْمٍ بمدى رغبةِ المنظّمةِ بهذا القرارِ الّذي اتُّخِذَ من دونِ علمِها ومن دون أيّةِ ترتيباتٍ معها، لكي تحتاطَ لهذا الأمرِ وتتّخذَ الإجراءاتِ الكافيةَ لحمايةِ مصالحِ أهالي الضّفّةِ الغربيّةِ وتتحضّرَ للسّيطرةِ الكاملةِ على الأوضاعِ الفلسطينيّةِ الدّاخليّةِ، بخاصّة وأنّ الاحتلالَ كان جاثمًا على صدورِ الفلسطينيّين وعلى أرضِهم المحتلّةِ بالكاملِ.

تبيَّن لي لاحقًا أنّ أحدَ الأسبابِ الرّئيسيّةِ لاتّخاذِ قرارِ فكِّ الارتباطِ هو خوفُ النّظامِ الأردنيِّ والأجهزةِ الأمنيّةِ من تداعياتِ الانتفاضةِ الّتي لم تشهدْ لها المنطقةُ مثيلًا من قبل، فهي ثورةٌ شعبيّةٌ يراها الشّارعُ العربيُّ لأوّلِ مرّةٍ، ويرى من خلالِها تصميمَ الفلسطينيّين جميعِهم لمقاومةِ الاحتلالِ، وقد لقِيَتْ هذه التّجربةُ الفريدةُ من نوعِها الدّعمَ والإعجابَ من الشّارعِ الأردنيِّ خاصّةً، والشّارعِ العربيِّ عامّةً، وبسببِ العلاقاتِ البنيويّةِ والعضويّةِ القائمةِ بين الضّفّتَين، حرصتِ السّلطاتُ الرّسميّةُ الأردنيّةُ، وتحديدًا الأمنيّة منها، على عدمِ وصولِ هذه الحركةِ إلى الشّارعِ الأردنيِّ، ولا سيّما أنّ نصفَهُ من الفلسطينيّين، ولذلك تمَّ التّعجيلُ باتّخاذِ قرارِ فكِّ الارتباطِ.

لم يكن في نيّتي معارضةُ منظّمةِ التّحريرِ أو عرقلةُ تطوّرِها لتقفَ على قدمَيها من جديدٍ، وتُحقّقَ قدرتَها على إنشاءِ الدّولةِ الفلسطينيّةِ المستقلّةِ، ولذلك لم أدفعْ في آرائي وتحرّكاتي باتّجاهِ إلغاءِ القرارِ إطلاقًا، ولم أكن لأفعلَ هذا وقد

أصبحَ أمرًا واقعًا، وظهرتْ بقوّةٍ الهويّةُ الوطنيّةُ الفلسطينيّةُ الّتي كان مطلوبًا ظهورُها وتنميتُها من قِبلنا جميعًا.

وَطَفَتْ على السّطحِ مواقفُ حقيقيّةٌ للنّخبةِ الأردنيّةِ الّتي أظهرتْ حماسًا مُفرطًا في دعمِ فكِّ الارتباطِ وفي تنفيذهِ، ولم أكن أعرفُ موقفَ طلال الحسن إلّا بعدما أعلنَهُ أمامَ الملكِ، وقد عاتبتُهُ لاحقًا واَعتقدتُ أنّه بالغَ في نقلِ الصّورةِ، وقلتُ إنّ عرضَ طلال للموضوعِ كان عاطفيًّا ومبالغًا فيه، إذِ اَلتقتْ آراؤهُ وآراءَ عدنان أبو عودة وبعضَ مستشارِي الملكِ في هذا الاتّجاهِ، وأنا واثقٌ كلَّ الثّقةِ أنّ الملكَ اتّخذَ قرارهُ بألمٍ وحرقةٍ وكان مدفوعًا إليه دفعًا، وخطابُهُ الّذي أعلنَ فيه لاحقًا عن فكِّ الارتباطِ يكشفُ عن ذلك بدقّةٍ.

عبّرتُ لزيد الرّفاعي عن اَمتعاضي الشّديدِ من هذا الوضعِ، ورفضي الاستمرارَ بتحمّلِ مسؤوليّاتي وزيرًا للخارجيّةِ، وكان زيد حريصًا على أن لا تنخدشَ صورةُ التّضامنِ الحكوميِّ وقوّتُها بشأنِ القرارِ، فحاولَ اَستيعابي من خلالِ علاقتي الوطيدةِ به.

وكنتُ في الثّاني من آب / أغسطس ١٩٨٨ مُلزَمًا بالمشاركةِ في اَجتماعِ اللّجنةِ السّباعيّةِ المؤلّفةِ من قِبَلِ الجامعةِ العربيّةِ لدعمِ العراق في حربهِ مع إيران، وسافرتُ إلى بغداد واَجتمعتُ وأعضاءَ اللّجنةِ السّباعيّةِ بصدّام حسين، وبعد يومين عدتُ إلى عمّان على متنِ طائرةٍ مغربيّةٍ خاصّةٍ برفقةِ وزيرِ خارجيّةِ المغربِ عبد الواحد بلقزيز، الّذي كان عضوًا في اللّجنةِ السّباعيّةِ وكان عائدًا إلى الرّباط، وكنتُ طلبتُ منه ونحن في بغداد أن يحطَّ بي في مطارِ الملكةِ علياء في عمّان.

حالَ وصولي، علمتُ أنّ زيد الرّفاعي يريدُني على عجلٍ لوداعِ طه ياسين رمضان، نائبِ رئيسِ الوزراءِ العراقيِّ الّذي كان في زيارةِ عملٍ للأردنّ، فاَنتقلتُ سريعًا من مطارِ الملكةِ علياء إلى مطار ماركا لوداعهِ.

وتنحّى زيد الرّفاعي بي جانبًا بعدَ سفرِ طه ياسين رمضان في إحدى الغرفِ وحيدَين، وكنّا لحظتَها في منطقةِ السّربِ الملكيِّ، وطلبَ منّي أن أقدّمَ له ملخّصًا عن اَجتماعِ اللّجنةِ السّباعيّة بصدّام حسين، حيثُ كنّا نتفاوضُ على تطبيقِ قرارِ مجلسِ الأمنِ، الّذي تلا اَعترافَ آيةِ الله الخميني بالهزيمةِ وطلبَهُ وقفَ إطلاقِ النّارِ.

كنتُ أعلمُ أنّ زيد الرّفاعي يريدُ إرضائي وإشعاري بأنّني لستُ مهملًا أو هامشيًّا، وأنّهم يعوّلون على مشاركتي وجهودي المهمّةِ وعلاقاتي الحسنةِ والقويّةِ مع الزّعماءِ العربِ ومع وزراءِ الخارجيّةِ. وأبلغَني الرّفاعي أنّ الملكَ ينتظرُنا في قصرِ بسمان وعلينا الذّهابُ إليه الآن.

خرجْنا من الغرفةِ بعد عشرين دقيقة، لنجدَ الوزراءَ الّذين كانوا في وداعِ طه ياسين رمضان لا يزالون ينتظرون الرّفاعي، ولم يرغبوا بمغادرةِ السّربِ الملكيِّ قبله. كانوا يتعجّبون من الحديثِ المهمِّ والمهموسِ بيني وبين الرّفاعي في الغرفةِ، لشعورِهم بوجودِ مشكلةٍ بيني وبين الحكومةِ، علمًا أنّهم كانوا يقدّرون غضبي من قرارِ فكِّ الارتباطِ، ونيّتي تقديم اَستقالتي من الحكومةِ وكانوا يرفضون ذلك.

ففي جلسةِ مجلسِ الوزراءِ الّتي عُقِدَتْ في شهرِ كانون الأوّل / أكتوبر ١٩٨٨، والّتي اتُّخذَ فيها قرارُ إلغاءِ وزارةِ شؤونِ الأرضِ المحتلّةِ، الّتي كان يشغلُها آنذاك مروان دودين، وحُلَّ البرلمانُ وكنتُ عضوًا فيه منذ العام ١٩٧٣، وهي المرّةُ الأولى الّتي تزولُ عضويّتي فيهِ، قلتُ ساخرًا في تلك الجلسةِ إنّي كنتُ أوّلَ وزيرٍ لشؤونِ الأرضِ المحتلّةِ، وها أنا أرى الآن موتَ هذه الوزارةِ الّتي أصبحتْ عملةً نادرةً.

ذهبتُ والرّفاعي إلى الدّيوان الملكيِّ، وكان الملكُ حسين بانتظارِنا، أذكرُ أنّنا جلسْنا في غرفةِ الطّعامِ، ولا أذكرُ من شارَكَنا آنذاك، ورحّبَ الملكُ بي بشدّةٍ، وطلبَ منّي الجلوسَ إلى جانبهِ ليسمعَ منّي عن جهودي في العراق.

أبديتُ له حزني وأسفي على قرارِ فكِّ الارتباطِ، لأنّ الضّفّةَ الغربيّةَ كانت من مسؤوليّاتِ الأردنّ والهاشميّين، ولا تزالُ اَستعادتُها من مسؤوليّتِهم، وأضفتُ أنّني لستُ ضدَّ إعطاءِ منظّمةِ التّحريرِ حقوقَها في إدارةِ شؤونِ الضّفّةِ الغربيّةِ، لكنْ يجبُ أن يتمَّ ذلك بطريقةٍ ودّيّةٍ وبتفاهم، وبانتقالٍ تدريجيٍّ ومعاملةِ أهلِ الضّفّةِ الغربيّةِ معاملةً أفضلَ ممّا يحدثُ الآنَ، حيثُ يتمُّ إلغاءُ جوازاتِ سفرِهم فقط لأنّهم من أصلٍ فلسطينيٍّ، ما أدّى إلى خسارةِ نصفِ سكّانِ الأردنّ جنسيّتَهم وحقوقَهم، هم سكّانُ الضّفّةِ الغربيّةِ، من خلالِ خطابٍ اَستغرقَ ساعةً ونصفَ السّاعةِ، ولا يوجدُ أيُّ نصٍّ، لا في الدّستورِ ولا في أيّ قانونٍ أو قرارٍ أردنيٍّ، يجيزُ التّخلّي عن أراضي المملكةِ.

وكان من الواجبِ، كما عُقِدَتِ الوحدةُ بين الضّفّتَين عام ١٩٥٠ من خلالِ الوسائلِ والآليّاتِ الدّستوريّةِ، أن يتمَّ فكُّ الارتباطِ بينَهما من خلالِ الوسائلِ الدّستوريّةِ عينِها، وليسَ تحتَ تأثيرِ الانفعالِ بسببِ قراراتِ قمّةِ الجزائر أو أجوائِها.

دافعَ الملكُ حسين بشكلٍ مُختصرٍ عمّا جرى، وقالَ لي: «أريدكَ أن تتريّثَ قليلًا قبلَ أن تتركَ منصبكَ، لأنّ هناك الكثيرَ من الأمورِ الّتي ننتظرُ ترتيبَها ونحنُ نحتاجكَ فيها».

لم أجبْ لا بنعمٍ أو بلا، ولم أتّخذْ أيَّ قرارٍ بشأنِ بقائي أو اَستقالتي، فقد تركتُ الأمورَ مفتوحةً حتّى تتّضحَ لي تلك التّرتيباتُ الّتي أشارَ الملكُ إليها، وانتهى اللّقاء، عدتُ إلى منزلي وذهبتُ إلى الوزارةِ في اليومِ التّالي.

لم تغُرَّني كثيرًا محاولةُ اَستيعابِ غضبي والتّمسّكِ بي، بل زادتْني صلابةً وإصرارًا على موقفي وإعلانِ رأيي بكلِّ صراحةٍ ووضوحٍ، وقد رسَّخْتُ ذلك خلالَ السّنواتِ التّاليةِ المقبلةِ، إذ كانت خلالَها إرادتي قويّةً وثابتةً، وقد أزعجتُ

النّظامَ الأردنيَّ واَستُبعدتُ كثيرًا فيما بعدُ، بسببِ آرائي ومواقفي وجرأتي في التّعبيرِ عنها من دون تردّدٍ ودونَ الوقوعِ في حساباتٍ شخصيّةٍ ضيّقةٍ.

وما زادَ الأمورَ سوءًا هو الوضعُ الماليُّ والانهيارُ الاقتصاديُّ، الّذي حصلَ بعدَ فكِّ الارتباط بأسابيعَ قليلةٍ، فقد اَنخفضتْ قيمةُ الدّينارِ الأردنيِّ بنسبةِ ٥٠٪. وأثّرَ ذلك على مستوى حياةِ النّاسِ، واَنهارتِ المدّخراتُ، إذ إنّ اَنخفاضَ قيمةِ العملةِ بمقدارِ ٥٠٪ يؤذي البنوكَ والمواطنين ومدّخراتِهم، وكان له تأثيراتٌ بعيدةُ المدى في كلِّ الجوانبِ الاجتماعيّةِ والسّياسيّةِ والاقتصاديّةِ. وبدأتْ تتكوّنُ في الأفقِ مظاهرُ غضبٍ شعبيٍّ على حكومةِ زيد الرّفاعي.

بالرّغم من مهنيّةِ وزيرِ الماليّةِ، في ذلك الوقتِ المرحوم د. حنّا عودة ونظافةِ كفّهِ، إلّا أنّه كان ضعيفًا أمامَ طلباتِ إنفاقِ الدّولةِ الّتي لا تتوقّفُ، والّتي كانت تأتي برغباتٍ عليا، وكان زيد الرّفاعي يضغطُ عليه باَستمرارٍ للقبولِ بالإنفاقِ والاستدانةِ، وبعدَ أقلِّ من مرورِ سنةٍ واحدةٍ فقط من اَنخفاضِ سعرِ الدّينارِ، وُضِعَتْ قضايا فسادٍ ماليٍّ أمامَ مجلسِ النّوّابِ، الّذي حاولَ الكشفَ عنها عام ١٩٨٩ .

ومع أنّني لستُ خبيرًا ماليًّا، فقد حرصتُ في اَجتماعاتِ مجلسِ الوزراءِ على الإشارةِ جهارًا إلى الأخطاءِ الّتي اَرتُكِبَتْ، والّتي أدّتْ بالنّتيجةِ إلى تلك الكارثةِ، وبقيتُ على موقفي المعارضِ سياسيًّا.

راجعتُ زيد الرّفاعي مرّةً أخرى، في شهرِ تشرين الأوّل / أكتوبر، برغبتي في الاستقالةِ مجدّدًا من حكومتهِ، فاَستمهَلَني حتّى موعدِ اَنعقادِ جلسةِ الجمعيّةِ العامّةِ للأممِ المتّحدةِ الخاصّةِ بفلسطين في جنيف في شهر كانون الأوّل / ديسمبر من العام ١٩٨٨.

وأعترفُ بأنّني قبلتُ البقاءَ في الحكومةِ لبضعةِ أسابيعَ، حتّى أستكملَ الجهدَ الحكوميَّ وجهدي الخاصَّ في قبولِ الولاياتِ المتّحدةِ الاعترافَ

بمنظّمةِ التّحريرِ الفلسطينيّةِ، وليس في قولي هذا تودّدٌ لأحدٍ ولا تبريرٌ لموقفٍ ما، بل هو واجبٌ وطنيٌّ أشعرُ به بعمقٍ.

أمّا قصّةُ انعقادِ الهيئةِ العامّةِ للأممِ المتّحدةِ في المقرِّ الأوروبّي في جنيف، فهي أنّ السّلطاتِ الأميركيّةَ رفضتْ منحَ ياسر عرفات تأشيرةَ دخولٍ إلى أراضيها لحضورِ مناقشاتِ الأممِ المتّحدةِ حولَ بندِ القضيّةِ الفلسطينيّةِ، فاتّخذتِ الجمعيّةُ العامّةُ قرارًا بأن تنتقلَ برمّتِها إلى مقرِّها الأوروبيِّ في جنيف، للبحثِ في هذا البندِ والاستماعِ إلى خطابِ ياسر عرفات.

وطُلِبَ منّي بأن أكونَ في جنيف لهذه الغايةِ لمعرفةِ كلِّ القضايا المطروحةِ في الاجتماعِ ولا سيّما أنّنا كنّا في خضمِّ ترتيبِ تفاهماتِ منظّمةِ التّحريرِ مع الإدارةِ الأميركيّةِ، وتحديدًا مع جورج شولتز وشرطِهِ لحوارٍ أميركيٍّ مباشرٍ مع منظّمةِ التّحريرِ بأن يعُلِنَ ياسر عرفات، وبلغةٍ واضحةٍ، إدانةَ الإرهابِ ومحاربتَهُ ونبذَ العنفِ.

ذهبتُ إلى جنيف، والتقيتُ ياسر عرفات الّذي كان يحاولُ الالتفافَ على شرطِ شولتز في ذلك الحينِ، ويسعى لتغييرِ صيغةِ الإعلانِ المطلوبِ حولَ نبذِ الإرهابِ، لكنَّ شولتز كان على اتّصالٍ مع ريتشارد ميرفي بخطٍّ هاتفيٍّ مفتوحٍ.

بدورِهِ، كان ميرفي ينسّقُ مع مجموعةٍ فلسطينيّةٍ تولّتِ المفاوضاتِ بين المنظّمةِ والإدارةِ الأميركيّةِ، وتتألّفُ من باسل عقل، وحسيب الصّبّاغ، ومنيب المصري، وسعيد خوري، وعقبَ قرارِ فكِّ الارتباطِ، لم أكن جزءًا من هذا الفريقِ، مع أنّني كنتُ أتابعُ ما يجري، كما كنتُ إلى جانبِ عرفات وفي جناحِهِ الخاصِّ، عندما كانت تُجرى تلك الاتّصالات، وكنتُ شاهدًا عليها ولم أكن فاعلًا فيها، وتابعتُ كيفَ كان عرفات يتهرّبُ مرّاتٍ عديدةً من النّطقِ بالنّصِّ المطلوبِ منه والمعروفِ للجميعِ.

كان باسل عقل قريبًا من الملكِ فهد في ذلك الحينِ، ولم ألحظْ أيَّ دورٍ يُذكرُ لفاروق القدّومي الّذي كان مع أبو عمّار، وأظنُّ أنّه نأى بنفسهِ عن المشاركةِ في هذه المسألةِ، وقد رافقتُ أبو عمّار في سيّارتهِ لحضورِ حفلِ اَستقبالٍ في السّفارةِ الكويتيّةِ، حيثُ كان الشّيخُ صباح الأحمد الصّباح وزيرَ الخارجيّةِ آنذاك في اَستقبالهِ، وقضينا بعضَ الوقتِ وعدْنا إلى الفندقِ الّذي كنّا ننزلُ فيه سويًّا.

لم تتضمّنْ هذه الدّورةُ بنودًا مهمّةً، سوى مسألةِ قبولِ عرفات بإعلانٍ محدّدٍ وواضحٍ مقابلَ فتحِ الحوارِ المباشرِ مع الإدارةِ الأميركيّةِ، أمّا الموضوعُ الأساسيُّ الّذي جئْنا من أجلهِ فهو بندُ فلسطين، فقد كان أمرًا سهلًا ومُتّفقًا عليه من أغلبيّةِ أعضاءِ الجمعيّةِ العامّةِ للأممِ المتّحدةِ، ولم يأخذْ حيّزًا كبيرًا من وقتِ المجتمعين واَهتمامِهم، فقد كان الهدفُ الأساسيُّ فتحَ الأبوابِ أمامَ حوارٍ أميركيٍّ فلسطينيٍّ مباشرٍ.

عُقِدَ الاجتماعُ في جنيف بتاريخِ الثّالث عشر من كانون الأوّل / ديسمبر ١٩٨٨، وتحدّثَ عرفات لنحوِ نصفِ ساعةٍ عمّا أسماهُ في حينهِ مبادئَ خطّةِ السّلامِ الفلسطينيّةِ والمؤتمرَ الدّوليَّ للسّلامِ في الشّرقِ الأوسطِ، وفي اليومِ التّالي عَقَدَ مؤتمرًا صحافيًّا أوضحَ فيه قبولَهُ بثلاثةِ مطالبَ طلَبَها جورج شولتز منه من خلالِ رسالةٍ وجَّهَها إليه عن طريقِ وزيرِ الخارجيّةِ السّويديِّ ستين أندرسون (Sten Andersson)، مفادُها أنّ الولاياتِ المتّحدةَ مستعدّةٌ لفتحِ حوارٍ مع منظّمةِ التّحريرِ الفلسطينيّةِ إذا أعلنَ عرفات قبولَهُ بقرارِ ٢٤٢ وحقَّ إسرائيل بالوجودِ ونبذَ الإرهابِ.

سمعتُ عن هذه الرّسالةِ لكنّني لم أَطّلعْ عليها، والأهمُّ أنّ عرفات أعلنَ قبولهُ بتلك المطالبِ الثّلاثةِ، واَتّخذتِ الجمعيّةُ العامّةُ للأممِ المتّحدةِ قرارَين

تجاهَ القضيّةِ الفلسطينيّةِ، تضمّنَ الأوّلُ الإقرارَ بالاستقلالِ الفلسطينيِّ، والثّاني تغييرَ اَسمِ المنظّمةِ إلى فلسطين في كلّ معاملاتِ الجمعيّةِ وأوراقِها الرّسميّةِ.

خلالَ تلك الفترةِ، أي منذُ قرارِ فكِّ الارتباطِ إلى حينِ عودتي من جنيف إلى عمّان، كانتِ التّقاريرُ الأمنيّةُ تنقلُ إلى الملكِ حسين معلوماتٍ وأخبارًا عنّي، حتّى إنّ الملكَ طلبَ من زيد الرّفاعي إعفائي من منصبي أكثرَ من مرّةٍ، وكان زيد يتمنّعُ ويطلبُ الصّبرَ معي إلى حينٍ.

وأعرفُ تمامًا أنّ تلك التّقاريرَ زوّدتِ الملكَ بتسجيلاتٍ صوتيّةٍ عن تصريحاتي وأقوالي، وكانتِ الذّروةُ مع تزويدِ الملكِ بشريطٍ مُسجّلٍ أتحدّثُ فيه هاتفيًّا مع الصّحافيّةِ لميس أندوني، ووردَ في سياقهِ رفضي الاعترافَ أنّه ليس للأردنّ أراضٍ محتلّةٌ سوى بضعةِ دونماتٍ في الضّفّةِ الشّرقيّةِ، حينَها، اّتّفقَ صانعو القرارِ على ضرورةِ الإسراعِ بإخراجي من حكومةِ الرّفاعي، كنتُ أستشعرُ هذا التّوجّهَ، فكتبتُ اَستقالتي ووقّعتُها قبلَ أيّامٍ طويلةٍ، وتركتُ التّاريخَ مفتوحًا، وفي التّاسع عشر من كانون الأوّل / ديسمبر ١٩٨٨، اَستدعاني زيد الرّفاعي وأخبرني بأنّني سأخرجُ من حكومتهِ في التّعديلِ المقبلِ، مُبديًا أسفهُ لهذا القرارِ، الّذي لا مناصَ منه، رحّبتُ بما قالهُ، وأخرجتُ اَستقالتي من جيبي، ووضعتُ عليها التّاريخَ، وقلتُ له إنّها جاهزةٌ منذُ زمنٍ.

كان نصُّ كتابِ الاستقالةِ بسيطًا ومن سطرَينِ فقط، أعلنتُ فيه رغبتي بتركِ منصبي شاكرًا للرّفاعي دعمَهُ لي.

كنتُ أعرفُ أنّ تعديلَ حكومةِ زيد الرّفاعي، هدفُهُ الوحيدُ هو إخراجي من الحكومةِ، وقد كنتُ طلبتُ مرارًا وتكرارًا وبإلحاحٍ قبولَ اَستقالتي لكنَّ الرّفاعي كان يُؤجّلُ ذلك، وقد خرجَ من الحكومةِ معي صهرُ زيد الرّفاعي، د. سامي جوده، الّذي قالَ لي أكثرَ من مرّةٍ ولو مازحًا: «إنّ خروجهُ كان فقط، للتّغطيةِ

على خروجي من الوزارةِ»، وخرجَ أيضًا وزيرُ الصّحّةِ د. زيد حمزة، الّذي كان صديقًا لزيد الرّفاعي.

اِنتهتْ بذلك مدّةُ خمسِ سنواتٍ قضيتُها وزيرًا للخارجيّةِ، كان ينقصُها فقط اَثنَا عشر يومًا لتكتملَ، وهي أطولُ فترةٍ لوزيرِ خارجيّةٍ في تاريخِ الأردنّ حتّى ذلك الحينِ، وشعرتُ أنّ جبلًا ضخمًا قدِ اَنزاحَ عن صدري، وفي تلك اللّيلةِ نمتُ نومًا عميقًا لم أنمْ مثلهُ منذُ زمنٍ، وشعرتُ كم كنتُ مرتاحَ البالِ والضّميرِ.

خلالَ الفترةِ القصيرةِ من منتصفِ كانون الأوّلِ/ ديسمبر ١٩٨٨ إلى بدايةِ شهرِ نيسان/ أبريل ١٩٨٩، بقيَتِ الأمورُ على تأزّمِها، ولم تبالِ الحكومةُ كثيرًا بأوضاعِ النّاسِ واَنفعالاتِهم، وسافرَ الملكُ حسين مع رئيسِ الوزراءِ زيد الرّفاعي إلى الولاياتِ المتّحدةِ في زيارةٍ رسميّةٍ، وقبلَ يومَين من السّفرِ قرّرتِ الحكومةُ رفعَ أسعارِ الوقودِ بدونِ أيِّ تمهيدٍ أو حتّى وضعِ خطّةٍ بديلةٍ للتّعويضِ على المواطنين.

وظنَّ زيد الرّفاعي والحكومةُ أنّ الأمرَ سيمرُّ مرورَ الكرام، ولكنَّ الكيلَ كان قد طفحَ عند النّاسِ، خصوصًا في الجنوبِ بسببِ سوءِ الأوضاعِ وتردّي الأحوالِ المعيشيّةِ وتجاهلِ الحكومةِ لمعاناتِهم، بالإضافةِ إلى بعضِ التّصرّفاتِ الفوقيّةِ الّتي كانت تُظهِرُها الدّولةُ والمسؤولون تجاهَ المواطنين، وقصّةُ أحداثِ الجنوبِ معروفةٌ للجميعِ، لكنْ من المفيدِ اَستعادةُ بعضِ ما جرى فيها.

فقد تجمّعَ سائقو الحافلاتِ في محافظةِ معان، مُحتجّين على رفعِ أسعارِ المحروقاتِ من دونِ أنْ يتمَّ رفعُ أجورِ النّقلِ والسّفرِ، وأهلُ معان كانوا يملكون أسطولًا كبيرًا من شاحناتِ نقلِ البضائعِ هي مصدرُ رزقِهم، وهم بطبعِهم غاضبون من الوضعِ الاقتصاديِّ والاجتماعيِّ ومن الإهمالِ الّذي تعانيه مدينتُهم، لذا ذهبوا غاضبين إلى محافظِ معان وقدّموا مطالبَهم إليه.

اِتّصلَ المحافظُ بوزيرِ الدّاخليّةِ رجائي الدّجاني، ونقلَ إليه حركةَ المحتجّين ومطالبَهم، إلّا أنّ الدّجاني أوعزَ إلى المحافظِ بعدمِ التّساهلِ مع مطالبِهم، وصَرَفَهم من دونِ أيِّ حديثٍ أو تفاوضٍ معهم.

كما إنّ وزيرَ النّقلِ، في ذلك الوقتِ خالد الحاج حسن، كان قد تأخّرَ في إصدارِ قرارِ رفعِ أسعارِ نقلِ البضائعِ .

ويبدو أنّ المحافظَ نقلَ الرّسالةَ الجافّةَ من وزيرِ الدّاخليّةِ إلى المحتجّين كما هي. فخرجوا غاضبين، وقامَ أحدُهم بتكسيرِ زجاجِ السّيّاراتِ، واَنطلقتِ الشّرارةُ من هناك، وسرتِ الاضطراباتُ كالنّارِ في الهشيمِ، وعمَّتْ مناطقَ الجنوبِ كافّةً.

ولا أضيفُ جديدًا إذا قلتُ إنّ مسؤولين أردنيّين على رأسهم وليُّ العهدِ في ذلك الوقتِ الأميرُ حسن، ومديرُ الأمنِ العامِّ عبد الهادي المجالي، ذهبوا الى معان ظنًّا منهم أنّ بإمكانِهم تهدئةَ الوضعِ ، لكنّهم جوبهوا بالرّفضِ الشّديدِ، وفي بعض الأحيانِ باَستخدامِ الحجارةِ ضدَّهم، فعادوا الى عمّان من دونِ تحقيقِ أيِّ نتيجةٍ.

وأصبحَ واضحًا أنّ الحاجةَ أصبحتْ مُلحّةً لعودةِ الملك وعلى وجهِ السّرعةِ الى عمّان، لأنّهُ الوحيدُ القادرُ على الإمساكِ بزمامِ الأمورِ وتهدئةِ الأوضاعِ واَمتصاصِ غضبِ النّاسِ. عادَ الملكُ مع رئيسِ وزرائهِ على وجهِ السّرعةِ، قاطعًا زيارتَهُ الأميركيّةَ وشاعرًا بالخطرِ بعد أن رأى أعمالَ الشّغبِ تتوسّعُ في مناطقِ الجنوبِ كافّةً، وتمتّدُ لتصلَ إلى حرقِ المكاتبِ الحكوميّةِ والسّيّاراتِ والبنوكِ، ورفعِ الأعلامِ السّعوديّةِ، خصوصًا وأنّ الانتفاضةَ في فلسطين كانت هي الأخرى في أوجِها فقد كانتِ الحكومةُ تخشى من تمدّدِ اَنتفاضةِ الشّعبِ الفلسطينيِّ إلى الأردنّ، اَنطلاقًا من تحرّكِ أبناءِ مخيّماتِ

اللّاجئين الفلسطينيّين، ولكنَّ الاحتجاجَ اَقتصرَ على أهلِ الجنوبِ وعشائرِ الجنوبِ.

أثارتِ الاضطراباتُ اَهتمامَ العالمِ بما يجري في الأردنّ، لأنّها المرّةُ الأولى الّتي تحدثُ فيها مثلُ هذه الاحتجاجاتِ على تكاليفِ النّقلِ واَرتفاعِ الأسعارِ، ولا سيّما أنّ موضوعَ الاضطراباتِ لم يكن سياسيًّا مباشرًا وإنّما معيشيًّا، هذا ما دفعَ بالملكِ حسين إلى إقالةِ حكومةِ الرّفاعي وتجاهلِه الكاملِ له بعد عودتِه، وحضرَ صدّام حسين في زيارةٍ عاجلةٍ إلى عمّان لدعمِ صديقِه وحليفِه، وكما هو معروفٌ فإنّ زياراتِ صدّام حسين تجري من دونِ الإعلانِ عنها وتُرافقُها إجراءاتٌ أمنيّةٌ مشدّدةٌ.

وعندما دخلَ هاني الخصاونة، وزيرُ الإعلامِ في ذلك الوقتِ على الرّفاعي في مكتبِه، مستغربًا عدمَ وجودِه في اَجتماعِ الملكِ بصدّام حسين، فوجئَ الرّفاعي لأنّه كان يجهلُ حضورَ صدّام إلى عمّان، وتأكّدَ هو والخصاونة من إطاحةِ الملكِ بالحكومةِ.

وفعلًا، أُقيلتِ الحكومةُ بطريقةٍ غاضبةٍ غيرِ معهودةٍ.

وفي تقديري، فإنّ الملكَ حسين شعرَ بطعنةٍ نالتْ من كبريائِه، وهو الّذي كان يفاخرُ الدّنيا ويتفوّقُ على كلِّ القادةِ العربِ في مسيرتِه ودعمِ شعبِه له، وأرادَ إظهارَ ذلك من خلالِ الطّريقةِ الّتي تصرّفَ بها.

وقامَ الملكُ حسين بتكليفِ الشّريفِ زيد بن شاكر بتأليفِ الحكومةِ الجديدةِ، ولأوّلِ مرّةٍ في تاريخِ النّظامِ الدّستوريِّ الأردنيِّ، لا يتضمّنُ كتابُ قبولِ اَستقالةِ الحكومةِ السّابقةِ تكليفَها بتسييرِ الأعمالِ إلى حينِ تكليفِ الحكومةِ الجديدةِ، فقد جمعَ الملكُ الأمناءَ العامّين للوزاراتِ، وطلبَ منهم تسييرَ أعمالِ وزاراتِهم إلى حينِ تشكيلِ الحكومةِ الجديدةِ.

كان واضحًا أنّ هذا الإجراءَ كان قاسيًا للغايةِ بحقِّ زيد الرّفاعي، وبالرّغمِ من المديحِ والالتزامِ بالخطّةِ والرّغبةِ الملكيّةِ، إلّا أنّهُ كرّرَ مرّاتٍ عديدةً في كتابِ اَستقالتهِ بأنّه قامَ بما قامَ به بناءً على توجيهاتٍ ملكيّةٍ أو اتّفاقٍ مع جلالةِ الملكِ، وكأنّه يؤكّدُ بهذا المعنى أنّهُ ليس مسؤولًا عمّا جرى، وأنّ القراراتِ المرفوضةَ والإجراءاتِ الرّئيسيّةَ الّتي اتّخذَتْها الحكومةُ خلالَ فترةِ ولايتِها كانت بأوامرِ الملكِ وبإيعازٍ منه، أي أنّهُ أعادَ الكُرةَ إلى ملعبِ الملكِ بتحميلهِ جانبًا من المسؤوليّةِ والشّراكةِ في تدهورِ الأوضاعِ.

P U R E I S T H E T R U T H

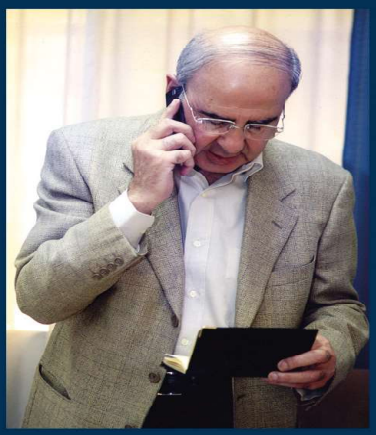

مذكرات طاهر المصري

الحقيقة بيضاء

ومهما كانتِ الظّروفُ الّتي واجهَتْني أو قَيَّدَتْ عملي، حرصتُ على الالتزام بقناعاتي، واَلتزمتُ بمبدأِ النّقدِ الذّاتيِّ لكي أتعلّمَ من أخطائي وأراجعَ مواقفي وأقيِّمَها حتّى أتمكّنَ من متابعةِ مسيرتي في خدمةِ الشّأنِ العامِّ.

وظلَّ ميزانُ حياتي السّياسيّة يعتمدُ على مبدأِ المكاشفةِ والمواجهةِ وليس على المواربةِ والمهادنةِ. وهذا ما منَحَني في مجملِ رحلتي الكثيرَ من الطّمأنينةِ والرّضا عمّا أفعلُهُ وأقولهُ بكلِّ حرّيّةٍ دونَ التّوقّفِ عندَ حساباتٍ تبدو لي في النّهاية خاسرةً تمامًا.

ونظرًا إلى أهمّيّةِ التّطوّراتِ والأحداثِ السّياسيةِ الّتي طبعتْ مسيرتي المهنيّةَ، فكنتُ في خضمِّ مراحلَ واَستحقاقاتٍ مرَّ بها وطني الأردنّ تحديدًا وأمّتي العربيّةِ عمومًا، وبما أنّني عايشتُ حقباتٍ ومراحلَ شهدتْ تغيّراتٍ جذريّةً؛ لذا، عزمتُ على تقديمِ ما خبرتُهُ وما عايشتُهُ في هذا الكتابِ بكلِّ شفافيّةٍ وموضوعيّةٍ.

ويبقى هدفي أن أزوّدَ القارئَ الأردنيَّ والعربيَّ بما علِمتُهُ وتعلَّمتُهُ من دونِ تجميلٍ للوقائعِ، أو تحريفٍ لها بغيةَ تجميلِ صورتي ومسيرتي على حسابِ الحقيقةِ.

فأنا لم أكتبْ هذه المذكّراتِ إلّا بهذه الرّوحِ. قضيتُ السّاعاتِ والأيّامَ في التّدقيقِ والتّمحيصِ، وحرصتُ على تجنّبِ أيِّ اتّهاماتٍ أو الاستنادِ إلى موادّ مزوَّرة.

لقد قلتُ في هذا الكتابِ ما لي وما عليَّ. وأملي أن يجدَ فيه مَنْ يطالعُهُ ما يزيلُ الغموضَ ويسلّطُ الضّوءَ على التّطوّراتِ الّتي أدّتْ إلى ما نحن فيه أردنيّين وعربًا.

وأعتقدُ أنّني قمتُ خلالَ هذه المسيرةِ بكلِّ ما اَستطعتُ إليه سبيلًا.

والله وليُّ التّوفيقِ.

طاهر المصري

9 786144 862629